على الذين ينفقون ولئن شئتم فالرابط العموم لان
يمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون او ضمير محذوف اى منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليله
المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اى منهم او تشتمل الجملة **على اسم بلفظه** اى بلفظ المبتدا **ومعناه**
والتقدير ما هو قال في المغني **او** تشتمل الجملة على اسم بلفظه ومعناه اى بلفظ المبتدا والحاقة الاخيرة خبر
الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر
ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه **او** تشتمل
الجملة **على اسم اعم منه** اى من المبتدا **نحو زيد نعم الرجل** فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرا
بط بينهما العموم الذى في الرجل الشامل لزيد **و**نحو **قوله** وهو ابو الرماح ابن ميادة
فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به
الا ليت شعرى هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا ولا صبر لى خبر المبتدا
ولا نافية وصبرا اسمها مبنى على الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى خبر المبتدا
والرابط بينهما العموم الذى في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة
المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين احدهما المعيد فيه وعيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتفخيم
نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبى واما العموم فلانه لا يجئ فى زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند
نعمت النسا واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب فاما المعيد فيه وعيد فهو مما تكرر فيه المبتدا بلفظه
ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شئ قاله فى المغنى
فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما
ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما على الصحيح لتضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما
فالمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله **والصحيح** عند الموضح تبعا لطائفة **ان الخبر في الحقيقة
متعلقهما المحذوف** لا هما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره
كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا
والصحيح عند جمهور البصريين **ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر** وحجتهم ان المحذوف
هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح
الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل اما فى الدار فزيد واذا لهم مكر فى اياتنا لان اما
لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال
الموضح فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى والسيرشى قول النظم
واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف
الى ان الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد
عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال فى المغنى ولا يعول على
هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح **ان الضمير الذى كان فيه انتقل** منه
الى الظرف **والمجرور** وسكن فيهما **كقوله** وهو جميل ابن عبد الله مات بكل جنان يا رضى سوا كم
فان يك جثمانى بارض سواكم فان فؤادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة انه اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤاد
ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا
للاسم لانه على انه محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه

الاقسام

الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل باجنبى وهو
الدهر لانه جائز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع
المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر
عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف
عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه
عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب **ويخبر** بالمكان عن اسماء الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير
امامك ولا يخبر **بالزمان الا عن اسماء المعانى** اذا كان الحدث غير مستمر **نحو الصوم اليوم والسفر
غدا** فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة
ولا يخبر بالزمان **عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم** والفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما
فلا بد لها من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة
فى الاخبار بالزمان عنها **فان حصلت فائدة جاز** الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات **كان يكون المبتدا
عاما والزمان خاصا** اما بالاضافة **نحو نحن فى شهر كذا** فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته فى نفسه
لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفى شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو
نحن فى زمان طيب **واما نحو الورد فى ايار** بفتح الهمزة وتشديد الياء اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية
والعجمة لانه شهر رومى **واليوم خمر والليلة الهلال** بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما واجب بتقدير
مضاف كما قال الفارسى **والاصل خروج الورد فى ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية
الهلال** فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة جوازا
وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا
والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل ولا يبتدا بنكرة** لانها
مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا **الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص** مما يصلح
للاخبار عنه **مقدم** نعت لمختص **ظرف او مجرور** بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم
له مدخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة ان تخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع
الالباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف **نحو ولدينا مزيد** والمجرور نحو **وعلى ابصارهم غشاوة**
فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح الاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند
زيد نمرة وهو مثال لما يجوز **ولا يجوز فى دار** لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز **عند رجل
مال** لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه **او كانت تتلو نفيا نحو ما رجل قائم** ومثله فى النظم نحو ما خل لنا
فرجل وخل مبتدان وسوغ الابتدا بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة فى سياق النفى تعم
واذا عمت كان من لوازم النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية **او تتلو استفهاما نحو االه مع
الله** ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام
وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين لطلب تعيينه فى الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد
على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو
ارجل فى الدار ام امراة **او تكون موصوفة نحو ولعبد مؤمن خير
من مشرك** فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة فى هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله فى النظم

Copyright © King Saud University